

لجنة في «الوطني» تناقش «افتراضياً» تطوير نظام الضمان الاجتماعي



نظمت لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية في المجلس الوطني الاتحادي، برئاسة ضرار حميد بالهول رئيس اللجنة، مساء أمس الأول حلقة نقاشية افتراضية بعنوان «تطوير نظام الضمان الاجتماعي في الدولة»، وذلك في إطار خطة عملها لمناقشة موضوع سياسة وزارة تنمية المجتمع بشأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي.

شارك في الحلقة أعضاء اللجنة: هند حميد العليلى مقررة اللجنة، وجميلة أحمد المهيري، وحميد علي الشامسي، وخلفان راشد الشامسي، ومحمد عيسى الكشف، وناعمة عبدالرحمن المنصوري



وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي: ناعمة عبدالله الشهران النائب الثاني لرئيس المجلس، وسارة محمد فلكتاز، وشذى سعيد علاي النقبلي، وصابر بن حسن اليمامي، وكفاح محمد الزعابي، ومريم ماجد بن ثنية، وناصر محمد اليمامي، والدكتورة نضال محمد الطنجي، وعفراء راشد البسطي الأمين العام المساعد للاتصال البرلماني في المجلس

وقال بالهول إن الحلقة هدفت إلى مناقشة التشريعات المتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي والتحديات المتعلقة به وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف إلى استراتيجيات ومبادرات وزارة تنمية المجتمع بشأنه، بالإضافة إلى التعرف إلى جهود التنسيق بين الوزارة والمؤسسات المحلية المعنية ببرامج الضمان الاجتماعي.

ولفت إلى أن الحلقة شهدت حضوراً كبيراً من الجمهور والمهتمين والمختصين من مختلف فئات المجتمع الذين عبروا عن آرائهم وطرحوا وجهات نظرهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم، وعرضوا ما يواجههم من تحديات بشأن نظام الضمان الاجتماعي في الدولة بشكل واضح.

ونوه بأن اللجنة ستعمل على صياغة عدد من التحديات والملاحظات والمقترحات التي خرجت بها من الحلقة كتوصيات تلامس الواقع وتضمينها في تقرير اللجنة النهائي الخاص بالموضوع العام ومناقشتها تحت قبة المجلس الوطني الاتحادي، بما يصب في خدمة الوطن والمواطن.

من جهتها ذكرت هند حميد العليبي، أن الحوار في الحلقة النقاشية دار حول ثلاثة محاور رئيسية هي: التشريعات المتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي ومدى ملاءمتها للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ومبادرات الوزارة بشأنه ومدى الاستفادة منها، والتحديات التي تواجه فئات مستحقي الضمان الاجتماعي.

وأشارت إلى أن اللجنة استمعت خلال الحلقة إلى المستفيدين من الضمان الاجتماعي، وغير المستفيدين ويرون أنهم مستحقون لهذا الضمان، كما تم التعرف إلى أبرز المقترحات المتعلقة بتطوير هذا النظام في الدولة، لافتة إلى أنه ستم مناقشة هذه المقترحات مع ممثلي الحكومة والحصول على ردود بشأنها، وذلك من أجل العمل على ضمان الاستقرار الاجتماعي والاستقلال المالي.